



اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري التعليم... الواقع وسبل التطوير

(اللقاءات الحوارية بالمناطق)

منطقة الباحة

الأربعاء ٢٠/٨/١٤٢٧هـ الموافق ١٣/٩/٢٠٠٦م

رصد اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاح اللقاء

تم افتتاح اللقاء في الساعة الثامنة من صباح يوم الأربعاء ٢٠/٨/٢٠١٤ الموافق ١٣/٩/٢٠٠٦م بمنطقة الباحة بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلا ذلك كلمة معالي الشيخ/ صالح بن عبدالرحمن الحصين رئيس اللقاء الوطني للحوار الوطني، تضمنت الترحيب بالمشاركين والمشاركات، وأهداف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ورسالته والبرامج التي تم إنجازها، مثنياً دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين في دعم الحوار الوطني للخروج بروى وتصورات وتوصيات يتم بلورتها وصياغتها لما فيه خدمة المواطنين في المملكة العربية السعودية.

بعد ذلك، استعرض معاليه مسيرة لقاءات الحوار الوطني بدءاً من اللقاء الأول عن العلاقات والمواثيق الدولية وأثر فهمها على الوحدة الوطنية الذي عقد في الرياض، ثم كان اللقاء الثاني في مكة المكرمة عن الغلو والتطرف بمشاركة الرجال والنساء. ثم اللقاء الثالث عن المرأة الذي عقد في المدينة المنورة، وقد اتخذ الحوار أسلوباً جديداً منذ اللقاء الرابع الذي كان عن الشباب الذي عقد في المنطقة الشرقية حيث تم إقامة (٢٦) ورشة عمل في جميع مناطق المملكة، تلا ذلك اللقاء الوطني الخامس عن العلاقة مع الآخر، وقد أعقب كل لقاء تشرف المشاركون والمشاركات بالتقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، وعرض ما تم في كل لقاء.

ثم أشار معاليه إلى آداب الحوار وبرنامج المركز في اللقاء الوطني السادس مستعرضاً أهداف اللقاء الوطني السادس التي تنطلق من دراسة الواقع التعليمي وسبل تطويره من خلال أربعة محاور.

مؤكداً معاليه أهمية الموضوعية والطرح الهادف والبناء، ليتم الاستفادة من حوارات المناطق في صياغة أهداف ومحاور اللقاء الرئيس في منطقة الجوف. واختتم معاليه كلمته بالشكر لصاحب السمو الملكي محمد بن سعود بن عبدالعزيز للتسهيلات التي وجدها المركز في سبيل إقامة هذا اللقاء في منطقة الباحة، كما قدم شكره لما وجده من ترحيب الأهالي رجالاً ونساءً وشكر جميع المشاركين والمشاركات.

تلا ذلك عرض فيلم توثيقي عن مسيرة الحوار وإنجازات مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

ثم تحدث عضو اللجنة التحضيرية بالمركز عن محاور اللقاء والآلية التي سيتم المضي عليها في هذا اللقاء.

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- مدارسنا تفتقد البيئة التعليمية المناسبة مثل صغر المكان، وضعف الإضاءة وصغر الفصول؛ مما يتطلب الاهتمام بذلك في مدارسنا.
- أهمية تحديد مخرجات التعليم.
- السياسة التعليمية في المملكة جيدة، ولكن هناك عدد من السلبيات، فالمعلمون قد لا يعرفون وجود سياسة ومن يعرف فهو لا يعرف بنودها.
- تحويل بنود السياسة التعليمية إلى مشروعات عملية.
- تطوير وتحديث السياسة التعليمية، وإشراك المدرسين في وضع المناهج الدراسية.
- المعلم في أمس الحاجة لمعرفة الأهداف وفهمها بدقة وليس كما هو حاصل من عمومية الأهداف.
- بناء المباني المدرسية يركز في الفصول وإهمال الخدمات الأخرى كعدم وجود ملاعب أو أماكن للنشاط أو مختبرات.

- اعتماد الوزارة على الأراضي المقدمة مجاناً من قبل المواطنين ومن المفترض أن يكون هناك دعم مالي في شراء الأراضي الصالحة لبناء المدارس.
- التقنيات التربوية تؤدي دوراً مهماً في التعليم خاصة في الوقت الحاضر؛ مما يتطلب الاهتمام بها.
- الاهتمام بمصادر التعليم والتعليم الإلكتروني في المدارس.
- إعادة النظر في وقت الحصة الدراسية فمدة الحصة متساوية في ثالث ابتدائي وثالث ثانوي هي (٤٥) دقيقة.
- المقررات المدرسية معدة وكأنها ستخرج الطالب؛ ليكون معلماً فليس فيها ما يهيئ الطالب ويرشده على المهن والحرف اليدوية.
- نحن نتهم المعلم بالتقصير لكن ماذا قدمنا له في إعداده وتدريبه لأبد من إعطائه دورات وورش تدريبية في مجال التدريس.
- لأبد من مراعاة مناسبة المباني المدرسية للمراحل العمرية للطالب في المراحل التعليمية الثلاث الابتدائي والمتوسط والثانوي.
- إذا لم تتم دراسة المستقبل التعليمي فسنكون في خطر فالتعليم هو أول سلم التقدم في أي مجتمع.
- التلاؤم بين أهداف المناهج الدراسية وأهداف الدولة التي تسعى إلى تحقيقها.
- الاهتمام بحماية الشباب في المناهج من الانحرافات السلوكية والعقدية.
- المرونة في المناهج حتى لا تكون جامدة.
- الاهتمام بفقهاء الواقع وفقه الأزمات.
- أن يشترك في وضع المنهج لجنة مشتركة من معلمين وأعضاء التدريس من الجامعات والخبراء.
- الاهتمام بالبحث العلمي وتشجيع الطلاب عليه.
- إدخال مادة الحوار الوطني في المناهج المدرسية.
- إدخال مواد في تعليم البنات تناسب خاصية المرأة كالأومومة.

- المباني المدرسية من المفترض أن تكون أحادية وليس كما هو التوجه الآن في جعلها في مجمعات تعليمية لما لها من آثار سلبية.
- لا بد من معرفة فقه التخطيط وفقه التنفيذ، فالأول خاص بالتخطيط والثاني بالتنفيذ وكلاهما مهم في عملية التعليم.
- هناك طرح قاسٍ في وسائل إعلامنا عن التعليم.
- التوعية الإعلامية بدور المعلم أمر ضروري.
- من أسباب الإبداع الراحة والأمن الوظيفي للمعلم.
- أهم التحديات التي تواجه التعليم عدم زيادة الاستيعاب في الكليات بالرغم من كثرة الطلاب.
- ضعف التقنيات في الكليات؛ مما يضعف الإعداد للطلاب.
- اختيار أعضاء هيئة التدريس المتميزين للتدريس في الكليات.
- هناك تطور في إنشاء التعليم في المدن والقرى.
- هناك توقعات طموحة من المؤسسات التعليمية لكن لمؤسسات المجتمع دور في التعليم.
- المدرسة لن تتطور إلا مع تطور المجتمع ومؤسساته.
- وضع برامج تدريبية صيفية للمعلمين.
- لا بد من إشراك المجتمع ومؤسساته في تقييم التعليم.
- إنشاء مركز للتطوير الشامل مستقل عن وزارة التربية يقدم الرؤى التطويرية ويقوم بدراسة التعليم لتطويره.
- إدخال منهج للحاسب الآلي في المراحل الأولى الدراسية.
- نأمل أن يكون تعليمنا حافزاً لإبداع الطلاب والطالبات حتى نستطيع المنافسة مع الدول المتقدمة.
- الاهتمام بتدريس السلوكيات الاجتماعية في المناهج التعليمية.
- الاهتمام بالتعليم عن بعد في المؤسسات التعليمية.
- إعادة النظر في مواعيد الحضور والانصراف للمعلمات حيث إن المعلمة ربة بيت ولديها واجبات أسرية.

- الاهتمام بالموهوبين والموهوبات.
- تخفيض ساعات التدريس إلى (١٢) ساعة للمعلمة حتى تستطيع القيام بواجباتها المدرسية والمنزلية.
- رفع مخصصات نزع الملكية في وزارة التربية والتعليم.
- الحاجة إلى إعادة النظر في منهج التعليم العام وآليات تنفيذه بما يراعي الواقع المعاصر.
- يلام المعلم على التقصير في أدائه، لكن هل استوفيت العناصر المؤدية إلى ترقية أدائه مثل العناية بالدورات التدريبية؟
- إرساء مبدأ الاستقرار الوظيفي للمعلم وتعيينه على المستوى الوظيفي الذي يستحق من أجل عطاء أفضل في المقابل.
- تقويم الأداء الوظيفي غير منصف بين المحسن والمسيء.
- التطوير الشامل للمدرسة من خلال جهة رقابية جهة ارتباطية خارج الوزارة، لإحداث نقلة توعية في مخرجات التعليم.
- تخفيض نصاب المعلمة إلى (١٢) حصة؛ ليكون هناك مجال للإبداع وتطوير الأداء.
- تكثيف الزيارات الميدانية للطالبات للقطاع العام والخاص؛ لتعريف طالباتنا على واقع تقدمنا وحضارتنا وليس من خلال تعريف نظري فقط.
- لابد من الاهتمام بالإطار الخارجي للتعليم.
- هناك قصور في الإدارة التنفيذية في التعليم وليس شرط أن يكون الإداريون متخصصون في التربية؛ لأن الإدارة علم آخر تحتاجه المؤسسات التعليمية.
- إعطاء استقلالية أكثر للإدارات التعليمية ويكون دور الوزارة إشرافياً.
- إنشاء شركة سعودية مساهمة تعليمية بدلاً من المدارس الخاصة تقدم خدماتها لجميع مناطق المملكة تتعاقد معها الوزارة في تقديم الخدمات التعليمية.
- إيجاد رخصة لممارسة التدريس للمعلمين.
- عقد لقاءات بين المعلمين على مستوى المملكة.

- الاهتمام بالتدريس المهني في المدارس.
- بعض المعلمين والمديرين يتبعون طرائق خاطئة في التعليم مثل عدم تقبل الآراء والحوار.
- المناهج الجيدة هي التي تقوم على حل المشكلة.
- الاهتمام بتحديث الوسائل والأساليب في التعليم.
- هناك كثرة للغياب والتأخر من قبل المعلمين.
- مشكلة في عدم وجود معلمين متخصصين في المرحلة الابتدائية.
- عدم مناسبة المباني المدرسية للعملية التعليمية.
- ليس هناك دواعٍ للخوف من التغيير والتطوير في العملية التعليمية فالتطوير مطلوب.
- هناك مشكلة لدى كثير من الطلاب في عدم معرفتهم بمنطقتهم معرفة جيدة.
- لماذا يعتمد على طبع مناهج دراسية لكل المواد فالأفضل أن يترك ذلك للإدارات التعليمية في المناطق لاختيار الطريقة المناسبة.
- هل نطبق العدل في مؤسساتنا التعليمية، هناك قصور في ذلك فهناك عدم عدل في النقل للمدرسين بل في اختيار الموهوبين من الطلاب المكرمين فعلى سبيل المثال تم رفع أسماء من أبناء الوجهاء والمسؤولين من غير الموهوبين لتكريمهم.
- إصدار دليل إجرائي يساعد مدير المدرسة والمعلم على تنفيذ بنود السياسة التعليمية وتحويلها إلى مشروعات عملية.
- التخلص من النظرة الأحادية في التعليم، والتركيز في مهارات التفكير، ومراعاة الفروق الفردية بين الطلاب.
- ينبغي أن يخضع التعليم دوماً للتطوير الإيجابي في مختلف عناصر العملية التعليمية لمواكبة متطلبات الحياة وتحدياتها.
- الحاجة إلى صيانة المباني الحكومية بما يجعلها مهيئة تهيئة مناسبة للعملية التعليمية.

- لا يوجد مشرفات طلابية مفرغات لمهمة الإشراف في مدارس المنطقة، فكيف يأمل أن تقوم المشرفة بمهمتها على أكمل وجه مع إشغالها بالنصاب التدريسي؟
- التأخر في الإصلاح التعليمي له أثره السلبي على تأخر نمونا واقتصادنا.
- الإرشاد جزء مهم من العملية التعليمية، وهناك من المعلمين من يعدها محطة للراحة، وهذا فهم خاطئ لتلك المهمة العظيمة، لذا ينبغي إحسان الاختيار لمن يكلف بتلك المهمة.
- رتابة الأنظمة الحالية لذا من مقتضيات التطور إيجاد نظام جديد يحدد الرتب العلمية للمعلمين يكون فيه المعلم في حراك دائم إلى الأمام ونحو الأفضل.
- رفع مستوى الخدمة الصحية المقدمة للمعلمين، وإنشاء أندية للترفيه والرياضة لهم.
- تأسيس جمعية للمعلمين تعنى بمطالبهم وقضاياهم.
- يلحظ عدم تهيئة المدارس ومرافقها بما يراعي متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ينبغي العناية بالاستقرار الوظيفي للمعلم وتعيينه على المستوى الذي يستحقه.
- العمل على إنشاء جامعة للعلوم التربوية تكون خاصة بالمعلمين وتدريبهم ومنحهم رخصة مزاوله المهنة.
- تجسير الفجوة بين السياسة التعليمية كتنظير، وأثرها في مخرجات التعليم.
- إعادة النظر في عملية التعليم الخاص من جميع محاوره وجوانبه، وتوجيه الجهود نحو الرقي بعملية تأهيل الطالب المعاق في مدارس الدمج مساواة بزميله الطفل العادي.
- ينبغي أن يقوم أولياء الأمور بدورهم الإيجابي في تنشئة أبنائهم تنشئة تعليمية تربوية تقوم على حب العلم والمعلم والمدرسة.
- إنشاء شركة مساهمة تتولى جزئياً التعليم الأهلى.

- تهيئة الظروف المهنية والمكانة الاجتماعية للمعلم والمعلمة من أجل عطاء أفضل، ومن ذلك تخفيض نصاب الحصص، وتقليل سنوات التقاعد المبكر، والمشاركة في تعديل مستويات المعلمين، وإضافة نقاط للترقية للمعلم ولقاءات للمعلمين على مستوى المملكة.
- نشر الثقافة المهنية في مراحل التعليم العام وفي سبيل تحقيق ذلك إدخال المهن والحرف ومزاوتها في صلب الجدول المدرسي.
- تنويع أساليب التقييم مع التركيز في المهارات الأدائية أكثر من قياس الحفظ فقط.
- تطوير المناهج بما يواكب متطلبات العصر الحاضر.
- وزارة التربية والتعليم وزارة كبيرة ممتدة في جغرافية المملكة الواسعة، والمركزية في إدارة هذا القطاع الكبير تكتنفه صعوبات عدة، لذا من المفيد أن يكون هناك تخفيف من تلك المركزية بحيث تتوزع إدارة التعليم على أربع أو خمس مناطق تعليمية كبرى مستقلة بإمكاناتها المادية والبشرية والفنية وفق الخطوط العريضة لسياسة البلد العامة والتعليمية ومن ثم تكون المنافسة وجودة مخرجات التعليم.
- تثقيف المعلم في مجالات أخرى عملية بحيث يسهم في إعداد الطالب وفتح آفاقه واختيار مستقبله.
- تدريب الطلاب على مهارات الإبداع والتفكير ومهارات اتخاذ القرار.
- التركيز في ثقافة التطوع والاحتراس وتقديم الخدمة الاجتماعية وهو مبدأ إسلامي.
- إيجاد قسم يؤديه المعلم بما يمثل عظم المهمة والمسؤولية التي حملها على عاتقه.
- تخفيض نصاب المعلمة إلى (١٥) أو (١٢) حصة؛ مما يتيح لها وقتاً كافياً للعناية بالطالبات في جوانب تأهيلية أخرى.
- التخفيف من كثرة الدروس، ودمج بعض المقررات.
- الاهتمام بالمباني المدرسية المستأجرة بما يجعلها مهيئة بشكل مناسب.

- دعم المنشآت التعليمية بمراكز خاصة للدعم المادي من شركات ومؤسسات.
 - فتح مجال التخصص حسب ميول ورغبات واتجاهات الطالب في مرحلة مبكرة؛ مما سيسهم في تفوق الطالب وإداعه.
 - التنبيه على مخاطر الإرهاب ومكافحته وتضمين ذلك في مناهج التعليم.
 - العناية بأن تكون إدارة المدرسة شورية وليست تسلطية على المعلم والطالب.
 - التأكيد على استقلال روضات وحضانات رياض الأطفال في المبنى.
 - ضرورة وجود أخصائي اجتماعي في كل مدرسة.
 - ينبغي إعادة النظر في مدى مناسبة المدارس الحكومية لمتطلبات الدراسة، وبيئات المناطق المختلفة.
 - مراعاة ظروف المعلمة وعدم مساواتها بالمعلم نظراً لظروفها الصحية والأسرية والعلمية.
 - أن يكون التخطيط للمناهج في خطوط عريضة واسعة تسمح بالمرونة والتطور وتتيح فرص التكيف لظروف البيئة والمستجدات.
 - الاهتمام بقضية البحث العلمي وإعداد الطالب له.
 - إدخال مادة الحوار في المنهج التعليمي وتدريب الطلاب عليه.
 - إعطاء المعلم والمعلمة حقوقهم الوظيفية من حيث المستوى حتى يشعر بالأمن الوظيفي ويقدم العطاء الجيد.
- تصنيف المعلمين حسب مستوياتهم وعدم مساواتهم ببعض في المكافأة والتعامل لوجود التباين في العطاء، والبعد عن الفساد الإداري في التقويم للمعلمين والتنقل والدورات إلخ.